

كلمة وفد دولة قطر

مقدمة من رئيس الجنة الوطنية لحظر الأسلحة

نائب رئيس الوفد

ناصر محمد العلي

كلمة وفد دولة قطر للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية

سعادة رئيس المؤتمر

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية ..

نقدم بالتهنئة لسعادة السفير غانيف (Gancho) من بلغاريا على تعيينه رئيساً للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية ،

ويسريني أن القى كلمة دولة قطر التي تحرص على حضور هذا المؤتمر الذي يعتبر أحد أركان مؤتمرات نزع السلاح .

وتأتي أهمية المؤتمر لأن تأثير الأسلحة التقليدية المحرمة لا يزال يشكل في مجلمه حقيقة مرعبة تهدد امن واستقرار ورفاهية البشرية .

كما إن زيادة الإنفاق العسكري في العالم ، وبلغة ميزانية تجارة السلاح لبعض الدول النامية نسبة عالية من مجلمه ميزانياتها في حين يفتقر مواطنوها إلى الغذاء والصحة والتعليم ويعيش معظمهم تحت خط الفقر .

وتعتبر الأسلحة التقليدية من أكثر المصادر مأساوية في مسلسل الحروب التي شهدتها البشرية ، وقد تغيرت النسبة المئوية لضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين في يومنا هذا لتصبح هي الأعلى ونسبة الضحايا من المقاتلين هي الأدنى ،

بسبب الاستخدام غير المبرر للأسلحة التقليدية عرفت بأنها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر مما يستوجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين .

وتفنن اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية مبداءً للقانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة وهم: حظر استخدام الأسلحة ذات الآثار العشوائية ، وحظر على الأسلحة التي هي من طبيعتها أن تسبب إصابات أو معاناة لا داعي لها.

إن القصد الأساسي من الاتفاقية هو حماية المدنيين ، فضلاً عن المقاتلين ، في حالات النزاعسلح ، من المعاناة المفرطة. لقد أكد القانون الدولي الإنساني على حماية المدنيين خلال المنازعات المسلحة التي يستخدم فيها طرق أو وسائل قتال لا يوجد تناقض بينهما وبين الهدف العسكري المراد تحقيقه ، وان عدم التكافؤ في استخدام بعض أنواع الأسلحة التقليدية في النزاعات المسلحة يستوجب إعادة النظر في مبادئ القانون الدولي الإنساني ذات الصلة باستعمال أسلحة تقليدية وضرورة تحديد آليات لما هو مشروع . لقد تم تبني المؤتمر الاستعراضي الثالث عام 2006 لاتفاقية الأسلحة التقليدية فكرة المناسب في الأسلحة التي يتوقع منها أحداث إصابات تتجاوز طبيعتها الميزة العسكرية الملحوظة وال مباشرة قبل استعمالها مثل الآثار التي تحدثها الذخائر العنقودية على المدنيين .

سيدي الرئيس

وإيماناً من دولة قطر بأهمية التعاون مع المجتمع الدولي في نزع السلاح والاتجاه نحو التنمية أنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2004م ، لتكون هي الجهة القائمة على شؤون الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواضيع نزع السلاح ومنها أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك اتفاقية "حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر" ، مع العلم بأن دولة قطر لم تخض حروبها منذ تأسيسها و لا توجد على أرضها مخلفات حروب من الغام أو متفجرات ، وأنها لا تحوز من الأسلحة التقليدية سوى ما يلزم لحفظ أمنها وسيادتها في ظل الظروف الدولية والإقليمية ، وما يخصص لميزانية السلاح هي بالقدر الكافي لتحقيق هذا الهدف وينعكس ذلك على الموازنة المالية لتنفيذ الخطط التنموية والنهضة التي تشهدها البلاد..

وقد انضمت دولة قطر لاتفاقية وبروتوكولاتها "الأول والثالث والرابع والخامس" الملقة بها بتاريخ 12/8/2009م، وتم تصديقها بالمرسوم الأميري رقم (12) لسنة 2010م بتاريخ 8/3/2010م .

ومن ضمن عمل اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة نشر معلومات عن الاتفاقيات في أوساط القوات المسلحة ، وكجانب من اختصاصاتها تقوم اللجنة وحسب الفقرة (7) من قرار مجلس الوزراء رقم (45) لسنة 2007م المعدل للقرار (26) لسنة 2004م بإعداد وتنفيذ البرامج الازمة للتوعية بمضمون اتفاقيات نزع أسلحة الدمار الشامل حيثنفذت العديد من ورش التوعية وصممت

البوسترات والملصقات الجدارية لطلبة المدارس والجامعات ، وقد تم إلقاء العديد من المحاضرات على مفتشي الجمارك والمجتمع المدني لتعريفهم بتلك الأسلحة المحظورة . وتنشأ رئاسة ثمانية مجموعات عمل في اللجنة لاتفاقيات وأنشطة المختلفة في المجالات النووية ، والكيماوية ، والبيولوجية ، والألغام المضادة للأفراد ، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ، والأسلحة التقليدية ، والشؤون القانونية ، والتدريب والتوعية . وقد تبنت اللجنة في جانب الأسلحة التقليدية ثلاثة أهداف وغايات رئيسية هي إبراز العلاقة بين الحد من التسلح والتنمية الشاملة، وتأكيد العلاقة بين الأمن القومي والشفافية ، ودعم الصلات والروابط مع الجهات و المنظمات الدولية ، وقد حددت استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف منها متابعة تنفيذ التشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقيات الأسلحة التقليدية و بروتوكولاتها

ومن الجدير بالذكر أن دولة قطر أصدرت قانون الأسلحة والذخائر والمتفجرات رقم (14) لسنة 1999م والجداول المرفقة به الذي يتضمن تنظيم استيراد وتصدير الأسلحة والذخائر والاتجار بها كما افرد الفصل الثالث منه للمتفجرات ، فحظرت الترخيص بالاتجار فيها أو بصنعها ، كما حظرت حيازتها أو إثرازها أو حتى مجرد حملها .

كما حرصت دولة قطر ممثلة في اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة على المشاركة في حضور اجتماعات الدول الأطراف بالاتفاقية وبروتوكولاتها

الملحقة بها ، واجتماعات فريق الخبراء الحكوميين ، والمؤتمرات الاستعراضية ،

وقدمت الاستبيانات والمعلومات المتعلقة ب شأن المتفجرات من مخلفات الحروب ، وبمساعدة الضحايا وقامت بتزويد مكتب الأمم المتحدة في جنيف هذا العام بالمعلومات المتعلقة بتقارير الامثال لاتفاقية

○ و عملاً بالمادة 10 (2) (ب) من البروتوكول الخامس لاتفاقية المتعلقة
بالمتفجرات من مخلفات الحرب والقرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر الأول للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول فقد قدمت دولة قطر بيانات التقارير الوطنية الخاصة بذلك ، كما أنجزت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة وبالتعاون مع الهلال الأحمر القطري تقرير عن نشاطات دولة قطر في تنفيذ مشروع "مكافحة الألغام الأرضية والذخائر الحربية غير المنفجرة في شرق السودان ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم " للفترة من 2007 - 2010 م
والذي أرسل إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك ليكون وثيقة ولتضمينه في تقريرها السنوي وتساهم باستمرار في تقديم العون المالي للمنظمات الإنسانية العاملة في هذا المجال .

ويأتي هذا المؤتمر الاستعراضي الرابع لمراجعة سير وتنفيذ اتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها ودراسة المقترنات لتعديل الاتفاقية حيث وصل

عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى 114 بعد ما كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية 100 دولة خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث عام 2006م ، وهو مؤشر على إحراز تقدم تجاه عالمية الانضمام ولازالت الحاجة للجهود في تشجيع بقية الدول بأن تنضم إلى الاتفاقية ، حيث نأمل أن يخرج المؤتمر الاستعراضي الرابع بروؤية وتقديم في خطة العمل التي أوصى بها المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية لتعزيز الطابع العالمي لاتفاقية الذي لم تألو دولة قطر جهداً لمساهمة مع مؤسسات الأمم المتحدة وبقية الدول السامية في الاتفاقية ومن خلال الاتصالات الثنائية والقنوات الدبلوماسية في تحقيق ذلك .

وفي الختام نؤكد لسيادتكم استعداد دولة قطر للعمل للنهوض بأهداف الاتفاقية وكذلك وفدى المشاركة في العمل معكم من أجل إنجاح أعمال المؤتمر،،،،

○ أدعوا الله لكم بال توفيق والنجاح،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،